Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد بايع عمر ، والناس من بعده ، أبا بكر خليفة .

واختار أبو بكر عمراً رضى الله عنه خليفة .

وأقام عمر « نظاما للشورى «انتهى باختيار عثمان بن عثمان خليفة .

وكان من أمر على كرم الله وجهه ما نعرف جميعاً . بيعة من فريق من الناس ، ومعارضة من فريق آخر وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان .

ويرى بعض المفسرين أن المسلمين بادروا بعد مقتل عثمان إلى مبايعة على من غير اهتمام بالتشاور ، ولم يكن ذلك منهم إلا لاعتقادهم بأنه لها أهل . فهو الكفء الذى لا يختلف فى كفاءته إثنان . .

. . .

ثم مضى الزمن وجاء علماء السياسة الشرعية من المسلمين فأعملوا عقولهم فى هذه المسألة ، وأكدوا لنا أن باب الإجتهاد فيها لا يزال مفتوحاً على مصراعيه .

أدار المفكرون المسلمون من الحوار فيما بينهم ما يمكن أن يمدنا فى هذا العصر الذى نعيش فيه بالمبادىء التشريعية ، التي يمكن أن نعتبرها من المبادىء الدستورية فى هذا العصر الحديث الذى تزاوج فيه بين العلم والإيمان .

كانت القضية الأولى التى أداروا حولها الحوار هى حتمية قيام الدولة واختيار رئيسها .

لقد سألوا أنفسهم هذا السؤال :

هل هناك ضرورة تحتم قيام الدولة ؟

أجابت قلة قليلة بأن لا ضرورة .

وأجابت كثرة كاثرة بأن هناك من الضرورات ما يحتم قيام الدولة ، وما يوجب اختيار الرئيس لها .